

موجز تنفيذي وعملي

الهجرة والبيئة في تونس: العلاقات المعقدة والتحديات من أجل التنمية

سنية قصير
عبد العلاء بونوح



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

**Direction du développement
et de la coopération DDC**



المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الأمم المتحدة للهجرة
Organisation internationale pour les migrations
L'organisme des Nations Unies chargé des migrations



إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء لأصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في جميع أجزاء التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن حدودها أو تخومها.

وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة كمنظمة حكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي على : المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة وتعزيز كرامة الذات لإنسانية وسعادة المهاجرين و فهم قضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

6 نهج بحيرة بورجية،

ص ب - 77 ضفاف البحيرة، تونس 1053 - تونس

الهاتف : 71.861 097 / 71.860 312 (216)

الفاكس : 71.962 385 (+216)

البريد الإلكتروني : IOMTunis@iom.int

الإنترنت : <http://tunisia.iom.int>

© المنظمة الدولية للهجرة. 2016

جميع الحقوق محفوظة. يمنع نسخ أو تخزين في نظام استرجاع أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إن كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو مصورة أو مسجلة أو خلاف ذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

موجز تنفيذي وعملي

الهجرة والبيئة في تونس: العلاقات المعقدة والتحديات من أجل التنمية

سنية قصير

عبد العلاء بونوح

تمثل حركات الهجرة والتغيرات البيئية الآن في تونس ظاهرة هامة ومؤثرة في تونس وجميع مناطقها. وتشير هاتين الظاهرتين الديناميكتين عددا من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية كما تؤثر أيضا على الحوكمة. لذلك يجب أن تأخذ السياسات بعين الاعتبار مسألة أن الهجرة المرتبطة بالبيئة ترجع أيضاً إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، وأنه رغم أن الهجرة داخلية في الأساس، إلا أنها يمكن أن تتواصل أيضاً خارج حدود تونس. وتتطلب بالتالي هذه السياسات إجراءات حكومية استباقية تساعد الناس في المناطق الريفية والضعيفة على التكيف مع التغيرات والمخاطر المتعلقة بالبيئة، وتساهم كذلك في تعزيز ثقتهم في الفرص لتحقيق تنمية منصفة ومسؤولة أو حتى في استعادة ثقتهم في تنمية مستدامة في منطقتهم وعلى نطاق أوسع في بلدهم. دراسة «الهجرة و البيئة في تونس: العلاقات المعقدة والتحديات من أجل التنمية» هي بلا شك أول جرد للعلاقات بين الهجرة والبيئة في تونس ومناورة أولى لصانعي القرار والمخططين، ولدراسات جديدة على نطاق أوسع.

يحدد هذا الملخص التحليلي والتشغيلي، من ناحية، السياق والمنهجية وكذلك النتائج والاستنتاجات الرئيسية لدراسة الهجرة والبيئة في تونس، ويطور من ناحية أخرى العديد من التوصيات المقدمة في الدراسة مع تحديد الأطراف التي تمت صياغة هذه التوصيات لها واقتراح إجراءات ملموسة. وفي هذا الإطار، فإن هذا الملخص موجه إلى صانعي القرار التونسيين وكذلك إلى المنظمات والأطراف الفاعلة الوطنية والدولية ويهدف إلى دعمها في تطوير وتنفيذ سياسات وتدابير التنمية المستدامة التي تأخذ ديناميكيات الهجرة والقضايا البيئية الخاصة بتونس بعين الاعتبار.

من أجل تسهيل الانتقال من هذا الملخص إلى الدراسة الكاملة، يشار بوضوح إلى الفصول الخمسة من الدراسة بين قوسين في الفقرات التالية، على النحو التالي: (القسم 1 - الإطار المفاهيمي). بالإضافة إلى ذلك، تظهر بعض المقاطع بخط غامق للسماح، إذا لزم الأمر، بقراءة مستهدفة أو سريعة.

1. مقدمة

تركز هذه الدراسة الاستكشافية، متعددة التخصصات والجديدة على العلاقات بين الهجرة والبيئة في تونس. من المحتمل أن تؤدي التهديدات المتعلقة بتغير المناخ العالمي وتدهور البيئة، فضلاً عن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، إلى تقويض التنمية المستدامة في تونس. يمكن لبيئة متدهورة أو مهددة دفع الناس للتحرك ولكن يمكنها أيضاً منعهم من ذلك وإجبار الأكثر ضعفاً فيهم على التحرك بطريقة معينة. تسعى هذه الدراسة، التي تنطلق من الاعتراف بأن الهجرة ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب، إلى فهم تأثير العوامل البيئية على الهجرة وتأثير الهجرة على بيئة مناطق الهجرة في تونس. كما تهدف الدراسة إلى تحديد استراتيجيات تكيف الأفراد مع التغيرات البيئية و تقترح التوصيات التي تأخذ بعين الاعتبار حركات الهجرة والتدهور البيئي أو التهديدات التي تواجه البيئة.

2. الإطار

تعتبر القضايا البيئية وتلك المتعلقة بتأثير الاحتباس الحراري العالمي حاسمة، بل حيوية أيضاً بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما للتنمية في تونس. يتميز المناخ التونسي بالجفاف والظروف المناخية القسوى، كما أن الاتجاهات والتغيرات المناخية المتوقعة تزيد من المخاوف من تراكم وتسارع محتمل لنقاط الضعف في النظم الإيكولوجية التي أنهكها التصحر والتوسع الحضري. ففي الواقع نلاحظ ازدياد الفيضانات، وتكرر أزمات الجفاف الشديد، وزيادة متوسط درجة الحرارة، التي قُدِّر أنها ستصل إلى 1.1 درجة مئوية عام 2030 و 2.1 درجة مئوية في عام 2050 والتي ستساهم في انخفاض هطول الأمطار بنسبة 11% في الشمال و 29% في الجنوب، بالإضافة إلى فقدان 28% من الموارد المائية، و 20% من الأراضي الصالحة للزراعة في عام 2030. وعلى الرغم من أن قطاعات كبيرة من الاقتصاد التونسي، منها الإنتاج الزراعي، يعتمد على البيئة، فإن هذه التغيرات سوف تؤثر على تحركات السكان التونسيين، التي تميزت بالفعل على مدى عقود بحركات النزوح من الريف والهجرة إلى الخارج.

وتتنزل هذه الدراسة في إطار مشروع أكبر نفذته المنظمة الدولية للهجرة بتونس وشركاؤها المحليون بهدف دمج الهجرة في التخطيط التنموي على المستويين الوطني والإقليمي. يحمل الحراك البشري بالفعل العديد من التحديات فيما يتعلق بالتنمية. ويعتبر فحص الروابط بين الهجرة والبيئة في تونس بشكل أكثر تحديداً خطوة أساسية للمساعدة على وضع إجابات سياسية بما يتماشى مع تحديات التنمية في البلاد والجهات، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولذلك من المهم التساؤل عما إذا كانت هذه الحركة المرتبطة بالتغيرات في البيئة والمناخ أمراً لا مفر منه. كما يتطلب ضمان التنمية المستدامة والشاملة دراسة ما إذا كان بالإمكان تنفيذ تدابير لدعم إمكانات تنقل البشر كاستراتيجية تكيف ومرونة أمام التغير المناخي والتغير البيئي، وكذلك لزيادة وعي الناس بقدرتهم على الحفاظ على بيئتهم وزيادة قدرتها على الصمود من خلال زيادة فرص الوظائف الخضراء أو الصديقة للبيئة.

3. المنهجية

بقيادة اثنين من الاستشاريين، تم إجراء هذه الدراسة على مدى أكثر بقليل من 50 يوم عمل فقط، في الفترة ما بين شهري سبتمبر وديسمبر 2017. وقد استفادت الدراسة من دعم اللجنة التوجيهية لبرنامج دمج الهجرة في استراتيجيات التنمية والمجموعة المواضيعية «الهجرة والبيئة». تم جمع البيانات الكمية والنوعية من خلال الدراسة النظرية، والمسح الميداني وحلقة عمل التشاور (القسم 2- المنهجية). ركزت الدراسة النظرية على العمل العلمي والمنشورات والدراسات التي أعدتها الإدارة التونسية والمؤسسات الدولية حول الهجرة والبيئة وتغير المناخ في تونس. وتأتي البيانات الكمية من آخر تعدادين من المعهد الوطني للإحصاء، والخطط الرئيسية الست للتنمية في المناطق الاقتصادية (2010-2013) ولوحة المعلومات عن حالة البيئة في 24 ولاية (2012). تألف المسح الميداني من مسح أجري باعتماد استطلاع رأي مكتوب شارك فيه 150 شخصاً

.....

في ثلاث مناطق مغادرة تم تحديدها جهويا، وقرابة 40 مقابلة شبه منظمة مع ثلاث فئات من الجهات الفاعلة (المؤسسات، والمجموعات، والنازحون الداخليون) فضلا عن إرسال استبيانات شاركت فيها 18 منظمة من المجتمع المدني التونسي. ركزت الأسئلة على مفهوم التغير البيئي وحركات الهجرة واستراتيجيات التأقلم. كما تم جمع المزيد من التوصيات النوعية والتنموية خلال ورشة تشاور شارك فيها حوالي 20 شخصا من الجهات المعنية (ممثلين عن المؤسسات التونسية والمجتمع المدني التونسي والمنظمات الدولية والخبراء الأكاديميين) عُقدت في تونس العاصمة في 14 ديسمبر 2017.

بما أن الهجرات الناجمة عن التدهور البيئي هي عادة عمليات هجرة قصيرة المدى أو هجرة داخلية، ركزت الدراسة على هذا النوع من التنقل، دون إهمال الهجرة الدولية للتونسيين الذين يمكن أن تؤثر مدخراتهم أو استثماراتهم وحتى مشاريعهم التنموية على بيئة مناطق المغادرة. بالنظر إلى عملية الهجرة بأكملها، تم إجراء المسح الميداني في العديد من مناطق المغادرة ووجهات المهاجرين. تم اختيار مناطق المغادرة بناء على استجابتها لثلاثة معايير: معدل هجرة سلبى هام، ونظم إيكولوجية مختلفة ومهددة أشكال التدهور البيئي. تم توزيع الاستبيانات في ولايات (1) جندوبة التي تتميز بنظام بيئي يتكون من السهول الطمبية والمناطق الحرجية المهتدة بسبب إزالة الغابات والتعرية وخطر الفيضانات. (2) القيروان التي تتميز بنظام بيئي كثير السهوب مهتد بالتصحر وندرة المياه و (3) قفصة التي تتميز بنظام بيئي يتكون من الواحات التي يؤثر على مواردها المائية وترتبتها التلوث والإفراط في الرعي بالإضافة إلى عوامل أخرى. وتشكل العاصمة، كمركز اقتصادي وإداري وسياسي وثقافي، منطقة متميزة يتوجه إليها سكان المناطق الأخرى. تم اختيار تونس، وبالتحديد تونس الكبرى، كمقصد (وجهة) أساسي.

4. النتائج والاستنتاجات الرئيسية

تستند هذه الدراسة بشكل رئيسي على الأدوات النظرية والتجريبية من الجغرافيا وعلم اجتماع الهجرة والتنمية بالإضافة إلى المفاهيم التي وضعتها دراسة الهجرة البيئية (القسم 1 - الإطار المفاهيمي). وتُظهر الدراسة النظرية للدراسات حول الهجرة فيما يتعلق بالبيئة في السياق التونسي أنه من خلال تاريخ الهجرة القريب لتونس، لم يكن العامل البيئي كسبب للهجرة غائبا تماما، وذلك في أجزاء مختلفة من البلاد (القسم 3 - دراسة للمراجع المتعلقة بالهجرة في تونس وعلاقتها مع البيئة). وتعتبر البيئة، ولا سيما تدهور النظم الإيكولوجية، عاملا في هجرة السكان الذين يعيشون نمط حياة ريفية ويمارسون أنشطة زراعية ورعوية. وتظهر كعامل غير مباشر للهجرة المرتبطة بعوامل أخرى، عادة ما تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ديمغرافية، أو حتى اجتماعية - ثقافية، مثل تقاليد الهجرة. وتُوصف الهجرة المؤقتة أو الدائمة، سواء الداخلية أو الدولية، باستراتيجية للتكيف مع عواقب التحولات البيئية، من بين عدة عناصر أخرى، لا سيما من خلال تمكين تنويع دخل الأسر الريفية. وقد أتاح تجميع البيانات عن الهجرة والوضع البيئي وكذلك مؤشرات التنمية للمناطق المختلفة في تونس تحديد القضايا البيئية حسب المنطقة (القسم 4 - الهجرة الداخلية وعلاقتها مع وضع البيئة). تتأثر المناطق في الواقع بالضغوط والأخطار البيئية المختلفة التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية أو تعطّلها. كما تتميز المناطق بتطورات اقتصادية غير متساوية. يمكن العوامل الاقتصادية من تفسير معدلات الهجرة في بعض المناطق، لكن من الصعب قياس العوامل البيئية على أساس هذه البيانات.

يبين المسح الميداني أن كلا من المهاجرين والسكان الذين شملهم المسح في مناطق المغادرة واعون بالتغيرات البيئية الخاصة بمناطقهم بالإضافة إلى تأثيراتها على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وظروف المعيشة (القسم 5 - الهجرة والبيئة، علاقات معقدة). كما يعترف هؤلاء السكان بالهجرة كحل عندما تشكل الأنظمة البيئية تهديدا وعندما يصبح النشاط الزراعي غير كاف لدعم الأسر. ويحافظ المهاجرون على روابط مع عائلاتهم في مناطق المغادرة ويقدمون أشكالا مختلفة من الدعم. وبينما تسهم المدخلات المادية أو التقنية للمهاجرين في الحفاظ على السكان غير المهاجرين وتكيفهم مع التغير البيئي، فإنه يتم أيضا تحديد حلول محلية أخرى أيضا لزيادة القدرة على التأقلم والتحمل. هذا هو الحال بالنسبة لمختلف المبادرات الفردية أو الجماعية التي تسعى إلى مكافحة التآكل أو التصحر، والحفاظ على الموارد المائية أو زراعة الأرض بطريقة مسؤولة بيئيا ومستدامة. أبرزت الورشة التشاورية مختلف أنواع الإجراءات التي طورتها الدولة التونسية في مجال البيئة، وهي أعمال التخطيط والتمكين (التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل بالنسبة لسكان الريف في المناطق الهشة) وزيادة الوعي.

تؤكد نتائج هذه الدراسة، من ناحية، على الروابط غير المباشرة بين الهجرة والبيئة، كما تبرز من ناحية أخرى أن الهجرة تعتبر بمثابة استراتيجية للتكيف. وعلى الرغم من أنها ليست الحل الوحيد الممكن، إلا أنه يبدو أنها المفضلة على الأقل ويصاحبها الوعي بتدهور البيئة والافتقار إلى المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في الواقع، تصاحب الهجرات الوضعيات التي يؤدي فيها التغيير البيئي المتدرج إلى زيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتأثير على عوامل أخرى للهجرة. ويلجأ الأفراد إلى الهجرة في النظم الإيكولوجية الهشة في المقام الأول لتوفير سبل عيش بديلة للزراعة. ويسعى الأشخاص الذين يملكون الوسائل للقيام بذلك إلى تنويع مصادر دخلهم من خلال الهجرة المؤقتة أو الدائمة والتي تتوافق مع أنماط الهجرة القائمة من قبل، مثل الهجرة الريفية إلى المدن أو الهجرة الدولية. هذه الهجرات مدفوعة بمفاهيم المهاجرين للفرص الاقتصادية في مناطق المقصد (الوجهات) وعادة ما تكون داخلية. كما تم تحديد الاستجابات الأخرى للتغيير البيئي ومنها: حلول بدأها ونفذها السكان المحليون بدعم من الجهات المحلية أو الوطنية أو الدولية؛ حلول يتم تنفيذها محلياً ولكن بدعم من صناديق المهاجرين الداخلية أو الخارجية؛ وأخيراً حلول يتم تنفيذها بشكل مباشر من قبل المهاجرين العائدين.

5. توصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل

تظهر هذه الدراسة مدى تعقيد الروابط بين الهجرة والبيئة كما تؤكد أن النزوح والهجرة يمكن أن يكون لهما تأثير على البيئة. ورغم أن الدراسة تقر بأن طرق التعامل مع التدهور البيئي والكوارث الطبيعية تختلف ولا تشمل بالضرورة الهجرة، إلا أنها تشير إلى أهمية الاعتراف بالمحددات البيئية للهجرة حتى يتم وضع تدابير سياسة الوقاية والإدارة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وكذلك السياسات البيئية وسياسات الهجرة الملائمة، على المستوى الوطني والجهوي وحتى المحلي. ويمكن أن تستند هذه السياسات على الاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ (SNCC) وعلى الأدوات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (CCNUCCC) وأهداف التنمية المستدامة (ODD). ويدعو الهدف 15 إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية وإحيائها، مع الحرص على استخدامها بطريقة مستدامة، فضلا عن الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، ووقف عملية تدهور الأراضي وعكس مسارها، وإيقاف فقدان التنوع البيولوجي. أما الهدف 13 فيدعو بالتحديد إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسوف يساهم تنفيذ التوصيات التالية في تحقيق هذين الهدفين، وكذلك في تحقيق الهدف 8 المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المستمر والمشارك والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. تمثل هذه الأهداف أيضاً تحديات بالنسبة لدولة تمر بمرحلة انتقالية، مثل تونس، ولكنها تستفيد على المستوى المحلي من مجتمع شاب متحرك وحيوي، وكذلك على المستوى الدولي، من المهاجرين السابقين إلى العمل والمشاركة.

إن مراعاة التحولات البيئية وديناميكيات الهجرة في وضع وتنفيذ سياسات التنمية وسياسات الهجرة تتطلب القدرة على التفكير والتصرف على عدة مستويات في الحكومة بالإضافة إلى تعبئة مختلف الجهات الفاعلة. وهذا هو السبب في تنظيم التوصيات المقدمة بطريقة تبرز التوصيات الشاملة المشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة، من جهة، والتوصيات المحددة الموجهة إلى الجهات الفاعلة الرئيسية، من ناحية أخرى. وتهدف بعض هذه التوصيات إلى دعم إمكانات الهجرة، سواء الداخلية أو الدولية، لزيادة قدرة السكان المتأثرين بتحويلات بيئتهم على الاستعداد لمواجهة المخاطر البيئية إلى حد ما. كما سيتم تقديم إجراءات ملموسة كأمثلة لمساعدة المعنيين بهذه التوصيات على تطوير استراتيجيات مناسبة. ومع ذلك، فإن الأمر متروك لجميع الجهات الفاعلة (السلطات، والجمعيات المحلية، والأكاديميين، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية) للعمل بهذه التوصيات والاقتراحات، وتحمل المسؤولية عن تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة لتونس.

1.5 التوصيات المشتركة

- تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال سياسة بيئية ومناخية تتكيف مع التحديات الاجتماعية-الاقتصادية؛

- الترويج والدعم بطريقة مشتركة لمركز البيئة والتنمية المستدامة المسؤول عن جمع البيانات البيئية ووضع مؤشرات لتقييم النظم البيئية التونسية لدعم تنفيذ السياسات البيئية.
 - تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بشأن التنمية المستدامة وإدارة البيئة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك السلطات المحلية والجهوية والوطنية؛
 - تطوير التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية من أجل القيام بأعمال متضافرة في مجال التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية؛
 - تشجيع الشباب المبادرين في مشاريع التنمية والاستراتيجيات البيئية من خلال دعم حصولهم على الأدوات المالية المناسبة.
- أمثلة عن الإجراءات:**

- **منصة التنمية التونسية:** دليل للمبادرات التنموية التي تم القيام بها منذ عام 2011 يجمع المشاريع الجارية في مجال البيئة. يهدف هذا الدليل إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات للمواطنين التونسيين وكذلك الجهات الفاعلة من المؤسسات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. يمكن أن يكون هذا الدليل في شكل منصة رقمية تفاعلية لتسهيل البحث وتوجيه الإجراءات. كما سيكون من الأفضل أيضا تطوير تطبيق للجوال يرتبط بهذه المنصة، نظراً لأهمية استخدام الشبكات الاجتماعية من قبل المجتمع التونسي.
- **تنظيم الاجتماعات والمشاورات** بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة، ووزارة الفلاحة، واللجان الجهوية للتنمية الفلاحية، والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.
- **القروض الصغرى للمشاريع البيئية**، أي القروض التي تهدف إلى بدء أو تطوير مشاريع صغيرة أو مشاريع تجارية ذات قيمة بيئية أو اجتماعية أو مجتمعية مضافة. ويستند تطوير هذا النوع من الأدوات المالية إلى التشاور بين وزارة الاقتصاد والبنوك الشريكة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. يمكن أيضاً تطوير هذا النوع من الأدوات على المستوى الجهوي (انظر أدناه).

2.5 توصيات محددة

توصيات للسلطات الوطنية

- تشجيع وتسهيل هجرة اليد العاملة كاستراتيجية تكيف بالنسبة لسكان المناطق المتدهورة على وجه خاص، بما في ذلك في إطار شراكة التنقل مع الاتحاد الأوروبي؛
- الترويج لنشر المعلومات والحصول على المشورة بشأن الوظائف الخضراء على مستوى وزارة التشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI)، ومكتب التونسيين بالخارج
- توفير الدعم المالي لإنشاء وظائف خضراء؛
- السماح للتونسيين المقيمين بالخارج بدعم مشاريع التنمية المستدامة التي تحمل بعداً بيئياً في تونس مالياً وتقنياً من خلال آليات التبادل والدعم؛
- ضمان التوزيع المتوازن لمشاريع الاستدامة البيئية التي تتماشى مع الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق.

أمثلة عن الإجراءات:

- تشجيع الهجرة الدورية للعمال التونسيين ومراعاة الأبعاد البيئية للهجرة القادمة من النظم الإيكولوجية المتدهورة أو المهدهدة في سياق المفاوضات الخاصة باتفاق تيسير التأشيرة مع الاتحاد الأوروبي.

- الاهتمام بالبعد البيئي في برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج التي وضعت في سياق المفاوضات الخاصة باتفاق إعادة القبول مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما عندما يعود المهاجرون إلى النظم الإيكولوجية المتدهورة أو المهتدة.
- وضع بوابات ووظائف خضراء في شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لدعم النفاذ وخلق فرص العمل «التي تساهم في حفظ وترميم البيئة في القطاعات التقليدية مثل التصنيع والبناء، أو في القطاعات الخضراء والناشئة الجديدة مثل الطاقة المتجددة والفعالية الطاقية»¹.

توصيات إلى السلطات الجهوية والمحلية

- تسهيل وتعزيز المبادرات البيئية التي يظطلع بها الشباب على المستوى المحلي؛
- تشجيع ودعم الشباب لاتخاذ المبادرات المحلية من خلال نشر قصص النجاح المتعلقة بمشاريعهم البيئية.
- دعم الإجراءات التسويقية للمنتجات الفلاحية المحلية لا سيما من خلال خلق التآزر مع النازحين الداخليين والمهاجرين خارج تونس.
- دعم المشاريع التي تقدر الخبرة المحلية ولكن أيضا تلك التي تقترح تقنيات مبتكرة في إدارة واستخدام الموارد بطريقة مستدامة وبيئية.
- دعم استخدام الأصناف المحلية والمناسبة للمنطقة في المحاصيل الزراعية.

أمثلة عن الإجراءات:

- القروض الصغرى الجهوية بفائدة 0% هي قروض تتحمل فائدتها كل جهة معنية وتسمح لأصحاب المشاريع بتطوير مشروع على المستوى الجهوي مع قيمة بيئية مضافة تتوافق مع التحديات البيئية المحددة في المنطقة.
- نشر قصص نجاح المشاريع الخضراء أو قصص نجاح المشاريع البيئية من خلال قنوات مختلفة لتشجيع الشباب على اتخاذ المبادرات المحلية. يمكن الاحتذاء في ذلك بمثال قصص برنامج دعم الانتقال الديمقراطي في تونس، في منطقة الشمال الغربي من البلاد (<http://fikra-tounisiya.org>).
- «السيقان، الجسور، والماجن» هي تقنيات ناتجة عن معرفة تقنية محلية مورثة يمكن تعزيزها وتشجيعها كجزء من الإدارة المستدامة.
- تعتبر الزراعة المستدامة أو الإيكولوجيا الزراعية أو الزراعة الذكية مفاهيم جديدة تم استخدامها بالفعل في بعض المشاريع التونسية والتي يمكن للسلطات الاستفادة منها.

توصيات للجمعيات التونسية

- دعم إنشاء أنشطة مدرة للدخل للسكان المحليين عن طريق تقديم مقترحات مشاريع التكيف في تونس إلى الصناديق المعنية بالمناخ مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف.
- دعم استراتيجيات التكيف التي يقوم بها النازحون الداخليون والمهاجرون إلى الخارج عن طريق تيسير روابطهم مع مناطقهم الأصلية من خلال مشاريع عبر الجهات أو عبر البلدان.
- دعم أنشطة التوعية والإشهار، لا سيما من خلال تنظيم المعارض المتعلقة بالبيئة وسبل الحفاظ على النظم الإيكولوجية المتدهورة أو المهتدة وإدارتها على نحو مستدام.
- تشجيع تبادل الأفكار والممارسات بين جمعيات المناطق المختلفة.

1 - تعريف الوظائف الخضراء من منظمة العمل الدولية www.ilo.org

توصيات إلى المنظمات الدولية

- ضمان مراعاة البعد البيئي للهجرة في مشاريع التنمية المستدامة؛
- دعم وتمويل تنفيذ منصة للبيئة والتنمية المستدامة؛
- دعم المشاريع التي تُمكن منظمات التونسيين المقيمين بالخارج والجمعيات التونسية من تنفيذ مشاريع مشتركة؛
- دعم مشاريع التنمية وتطوير النظم الإيكولوجية التي تتدهور تدريجياً استناداً إلى الحلول التي اقترحتها السكان المحليون والمهاجرون الذين يرغبون في تنفيذ مشاريع.
- في المنظمة الدولية للهجرة، ضمان مراعاة البعد البيئي للهجرة في برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، خاصة عند عودة المهاجرين إلى النظم الإيكولوجية المتدهورة أو المهتدة.

أمثلة عن المشاريع:

- مشاريع للترويج للطاقة الشمسية في الصحراء.
- إنشاء صندوق دعم للمشاريع البيئية التي أطلقتها ودعمتها الجمعيات التونسية ومنظمات التونسيين في الخارج.

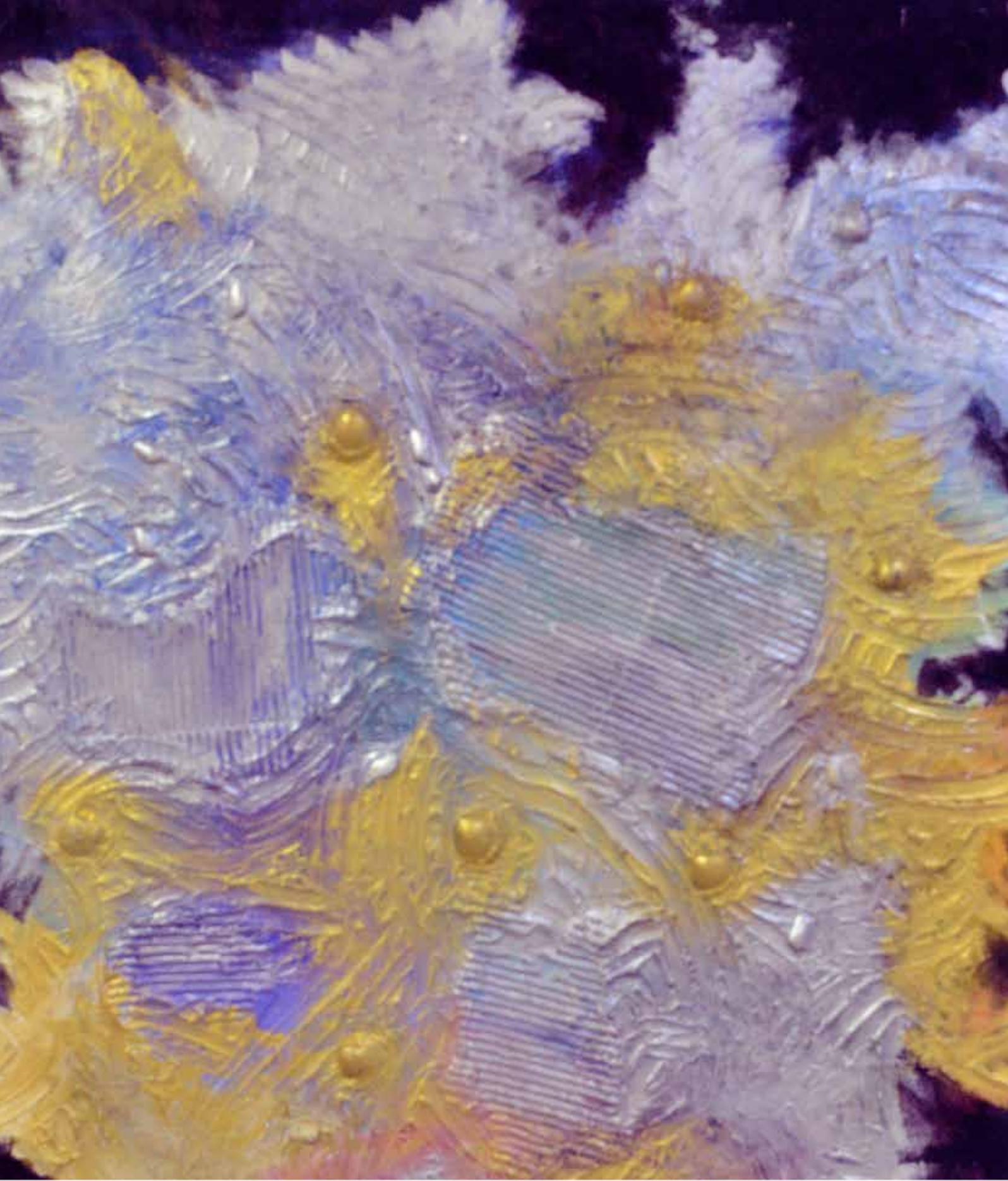
3.5 توصيات في مجال البحث

- إنشاء فئة إحصائية تتعلق بالهجرة الناجمة عن تغيرات بيئية في جمع البيانات المتعلقة بالتنقل البشري في تونس؛
- دعم تنفيذ الدراسات متعددة التخصصات التي تستهدف النظم الإيكولوجية في الحالات الحرجة في المناطق من أجل تحديد الاحتياجات، واستراتيجيات التكيف واستراتيجيات مجموعات النظم الإيكولوجية المهتدة على المدى الطويل؛
- دعم إجراء الدراسات المتعلقة بالهجرة الداخلية والخارجية من أجل دراسة مفصلة لتأثيرها على المناطق المضيفة من حيث السكن والتشغيل والمساهمة الاقتصادية، وتكلفة المعيشة والنقل والتغيير البيئي والتنمية الحضرية من جهة، وتأثيراتها البيئية والريفية والإمائية على مناطق المغادرة، من جهة أخرى؛
- دعم الدراسات المتعلقة بالهجرة الدولية وهجرة العبور في تونس، سواء من البلدان المجاورة أو من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أوروبا، وآثارها البيئية في مختلف مناطق تونس.

مثال:

- يتم إدخال تصنيف التدهور البيئي في جمع البيانات الإحصائية حول الهجرة في التعداد التالي للمعهد الوطني للإحصاء، وذلك لاختبار البيئة كدافع هجرة في تونس.

.....



Au service
des peuples
et des nations



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

**Direction du développement
et de la coopération DDC**



المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

Organisation internationale pour les migrations
L'organisme des Nations Unies chargé des migrations

